الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

٥،١ تمهيد

يتضمن هذا الفصل مناقشة نتائج تساؤلات هذه الدراسة وتقديم تفاسير وافية لنتائجها بناء على الإطار النظري والدراسات السابقة، حيث تم تحري النتائج الدقيقة من خلال العمليات الإحصائية المتقدمة فقد أُعمِل لذلك أسلوب الانحدار الخطي البسيط لكشف دور كل بعد من أبعاد متغير تعدد الانتماءات في المتغير التابع، إلى جانب الانحدار الخطي المتعدد لكشف دور جميع الانتماءات دفعه واحدة في الهوية الوطنية، كما استُعمِل تحليل التباين متعدد المتغيرات لكشف الفروق والدلائل الإحصائية بين أبعاد متغيرات الدراسة والمتغيرات الديمغرافية، وتقصي دورها، ولوصول إلى نتائج علمية دقيقة تفي بأهداف هذه الدراسة، وتعطي حقائق ومؤشرات صادقة ومعتبرة، يمكن أن ترفد المجتمع العلمي بتوصيف علمي يعالج جانبا من احتاجه في هذا السياق، ويعزز الجهود المبذولة كما يتضمن هذا الفصل عدد من الاستنتاجات التي رام الباحث التوصل إليها حسب ما أسفرت عنه نتائج الدراسة، إلى جانب عدد من التوصيات والمقترحات البحثية التي يمكن أن تكون لبنات وأفكار لبحوث ودراسات علمية تعزز هذا الجانب وتكشف لثام ما انغلق منها وتوسع دوائره وتثري مجاله.

٥، ٢ مناقشة نتائج السؤال الأول

ينص السؤال الأول على الآتي: " ما نوعية العلاقة بين الانتماء القبلي والهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عمان؟"

يسعى السؤال الحالي لمعرفة نوعية العلاقة بين الانتماء القبلي والهوية الوطنية لطلبة الجامعات بسلطنة عمان، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية دالة إحصائيا بين الانتماء القبلي والهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عمان عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$)، وهذا يشير إلى أنه كل ما زاد الانتماء القبلي لدى الفرد زادت الهوية الوطنية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى كون الانتماء القبلي في عمان مكون متجذر، بل ومؤسس للبلد من أساسه حيث تشير المصادر (السالمي، ١٣٥٠ هـ/ ١٩٣١م) إلى أن تسمية هذا البلد تعود إلى عمان بن قحطان أول من نزلها. وقيل بل سمتها الأزد إثر نزولهم بها على اسم بلدهم باليمن حيث كانوا على وادٍ لهم بمأرب يقال له عمان، وقد كانت العجم تسكنها ويسمونها مزون، وهكذا ظلت قبائل الأزد وغيرهم من بني قحطان وعدنان تتوافد عليها (الإزكوي، ٢٠١٣)،وقد كشفت دراسة الإسماعيلي (٢٠١٥) أنماط التعددية الإثنية في صورتها القبلية وفق المكون الجمعي العرب، والبلوش واللواتية، وفرس ولكل موكون أفرع، وتتعزز هذه النتيجة بنتائج دراسة الزيدود والطراونة (٢٠١٢) التي أظهرت أن القبيلة العمانية كانت ولا زالت هي أساس النظام السياسي في عمان وأنها الداعم الأول للسلطة، وأن دور القبيلة ونجاحها في تسلم السلطة استمر مع احتفاظها بمكوناتها كبناء اجتماعي في المكون الوطني ولا شك أنه يبعد مخاوف هيمنة القبلية واستحواذها على الهوية الوطنية والدفع باتجاه العنصرية والصراعات التي يولده التنافس القبلي التي أشارت إليها دراسة أبوسعدى (٢٠١١)، ودراسة أناس (٢٠١٥).

كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة ديل(٢٠١٧) حيث أظهرت أن القبيلة والعشير والعائلة الممتدة تؤثر سواء إيجابيا أم سلبيا، بشكل صريح أو ضمني في البنى الاجتماعية في البلاد والمناطق التي تشكل جزءا منها، وتتقارب مع دراسة فواز (٢٠١٦) حيث كشفت أن القبائل في العراق نجحت في فترات تاريخية أسهمت في تماسك المجتمع ودعم الروابط بين أفراده، ولعبت دورا محوريا في تشكيل الحياة اليومية والشخصية القومية للأفراد العراقيين، وأظهرت دراسة تابر(٢٠١٦) أن القبائل والعصبية القبلية لا تزال تؤدي دورا مهما في كثير من البلدان، ففي أفغانستان والعراق تحافظ القبيلة في ظروف النزاع وانعدام الأمن على قيم بقاء الإنسان، أما عندما تكون الدولة في وضع القوة فإن القبائل إن بقيت على قيد الحياة تقوم بدور جذب سياحي في الغالب، وتوصلت دراسة تشاتي (٢٠١٦) إلى أن القبائل أثبت في بعض الأحايين كيانات سياسية فعلية وكانت صرحا اجتماعيا ومصدرا للهوية الاجتماعية والسياسية، مقدمة شراكة مهمة في هياكل الحكم القوية، وخلصت دراسة الكندري (٢٠١٦) إلى أن القبيلة تعد كيانا اجتماعيا موجودا في المجتمع المعاصر، ولايزال لها تأثيراتها المتعددة في الحياة الاجتماعية بشكل عام وفي الحياة السياسية بشكل خاص و تظهر دراسة أناس (٢٠١٥) أن القبيلة لها هيمنة في رسم معالم المكانات الاجتماعية في المجتمع الجنوب المغربي وموريتانيا، وتظهر دراسة المعموري والطفيلي (٢٠١٤) أن القبيلة ممثلة في قبيلة العتوب أسرة آل خليفة – الأسرة الحاكمة الحالية– لها دور في تأسيس دولة في البحرين الحالية، ينما تذهب دراسة هونات (٢٠١٦) إلى أن القبائل في الجزائر لم يعد لها الوجود الكلاسيكي إلا في المخيال السياسي الجزائري الذي يجعل منها أفقا غامضا لا يتحقق في الواقع، فقد تلاشت منذ فترة تحت ضربات السياسة الاستعمارية وسياسة الدولة الوطنية المستقلة،، وأظهرت دراسة أبوسعدى (٢٠١١) أن العقلية القبلية تقوم على السيطرة والتعصب وتفكك المجتمع، وكذلك تعزيز النزاعات والانقسامات السياسية والمذهبية والفئوية.

ويرجع الباحث هذه التوافق والتباين بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية إلى طبيعة المجتمع القبلي في عمان إلى جانب نظام الدولة، فللقبيلة دور فاعل في ظل دولة المؤسسات التي تكفل الحق وتمنع الطغيان، وتعتني بالتنمية وتشييد دولة المؤسسات، والقبيلة تنعم اليوم بأزها عصورها في دولة قوية تعتني بالحقوق والحريات، ودولة المؤسسات، وهو ما يؤكده الخاطب السياسي ".. فدعمنا للقضاء واستقلاليته واجب التزمنا به واحترام قراراته بلا محاباة أمر مفروغ منه فالكل سواسية أمام القانون" ومن خلال ".. استكمال بنيان الدولة العصرية القائمة على أسس متينة تضمن لها استمرار تنمية الموارد الطبيعية والبشرية ونشر العلم والثقافة والمعرفة وتوفير الأمن والاستقرار وتوطيد قواعد العمل المؤسسي مما يؤدي بعون الله إلى مزيد من النماء والرخاء والعيش الكريم لكل المواطنين.." (سلطان عمان، ٢٠١١).

وأما توافق بعض الدراسات مع بعضها والدراسة الحالية كدراسة ديل(٢٠١٧)، فواز (٢٠١٦)، تابر(٢٠١٦)، تشاتي (٢٠١٦)، الكندري (٢٠١٦)، أناس (٢٠١٥)، المعموري والطفيلي (٢٠١٤)، دراسة الشيخ (٢٠١٠)، فهو من حيث وجود الدور الفاعل والايجابي للقبيلة في ظل وجود الدولة القوية والعادلة، أما ما ذهبت إليه دراسة هونات (٢٠١٦) فذلك قد تكفل هو بتبريره حيث قال: تلاشت منذ فترة تحت ضربات السياسة الاستعمارية وسياسة الدولة الوطنية المستقلة، وأما ما ذهب إليه أبوسعدى (٢٠١١) فمرده إلى غياب الدولة أو ضعف مؤسساتها، أو الممارسات غير العادلة التي تنتهجها بعض الدول من نحو الإقصاء وغيره.

٥، ٣ مناقشة نتائج السؤال الثاني

ينص السؤال البحثي على الآتي: " ما دور الانتماء المكاني في تكوين الهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عمان؟"

يسعى السؤال الحالي لمعرفة دور الانتماء المكاني في الهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات بسلطنة عمان، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية دالة إحصائيا بين الانتماء المكاني والهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عمان عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$)، وهذا يدل على أنه كل ما زاد الانتماء المكاني زادت الهوية الوطنية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الإنسان العماني يتسم عبر سنيه الماضية بارتباط متأصل بالمكان الذي يقطنه – مسقط رأسه– فتجد مسميات الأماكن والوديان تحمل اسم أب جامع أو معلم مشترك، كالحصون والقلاع أو بحدائق وبساتين اشترك فيها الجميع لتوفير حاجات الأمن والاستقرار. كما أن تسمية أسماء الأماكن في عمان تشكل تراثا مشتركا وذاكرة حية ترسخ أمجاد المجتمع وتاريخه وأعلامه، وهو متسق مع نظرية الحاجات التي يعتمدها الباحث في تفسير نتائج هذه الدراسة، إلى جانب نظرية البيعة حيث تشير نظرية الحاجات إلى أن إلى الانتماء المكاني حاجة بشرية، فالجميع بحاجة إليه أيا كان بعده قبلي أو عرقي أو مكاني كالانتماء لقرية البستان في مسقط أو نزوى في الداخلية أو الرستاق في الباطنة، أو الانتماء إلى محافظة كالشرقية، أو البريمي، ظفار.

كما لا يعني الدور الإيجابي للانتماء المكاني في الهوية الوطنية فصل بقية الأماكن عن الوطن الأم، كما أن تلك الشواهد في المناطق إنما كانت تعبر عن الوطن ككل ولم تستم به المنطقة باسمها كوطن.

يقول الرواحي (١٩٨٧) وصفا لوعة غربته وفراقه لوطنه الكبير عمان ومسقط رأسه سمائل – عهود صباه، ومرابع نشأته، وطلبه العلم وأقرانه– بمجرد أن لاح له وميض البرق على أرجاء وطنه رغم أن وضعه في أرض زنجبار مشرف ومستقر وبين عدد من أهل وطنه، بل الدولة دولتهم والحكم لهم في ذلك الزمان:

إني أشح بدمعي أن يسح على ** أرض وما هي لي يا برق أوطان

هبك استطرت فؤادي فاستطر رمقي ** إلى معاهد لي فيهن أشجان

تلك المعاهد ما عهدي بها انتقلت ** وهن وسط ضميري الآن سكان

نأيت عنها، ولكن لا أفارقها ** بلى كم افترقت روح وجثمان

وتعضد دراسة عدنان وأحمد، ووهران وبشرى (٢٠١٧) هذه النتيجة حيث أظهرت أن الانتماء إلى المكان ليس انتماء إلى مجال طبيعي وحسب وإنما انتماء إلى مجال اجتماعي بما فيه من عادات وتقاليد فالمكان والأفراد الذين يتفاعلون معه يمثلون وحدة متكاملة. وفي عمان لكل منطقة معلم وتاريخ فنجد أنّ المنطقة الجنوبية (ظفار) كان لها تاريخ عميق وحضارة ولو جئنا إلى الداخلية وجدناها كذلك وهكذا في الباطنة صحار والرستاق وكذا مسندم والبريمي والظاهرة كلها كانت في زمن عواصم ومراكز تعبر عن الوطن عمان بين كونها مملكة وإمامة وسلطنة.

فالبشر والطبيعة المتمثلة بالمكان أقاما فيما بينهما علاقة تفاعلية متبادلة (العزاوي، ٢٠٠٩)، أن كماا تأثيرات الأرض والتضاريس وطبيعة المياه والحرارة والرياح، والغبار لا تزال تتحكم وتؤثر في الأفراد

وطبيعة الشعوب وهي تتراكم جيل بعد جيل رغم التقدم التقني (ندى، ٢٠٠٩)، إلى حد أن المكان يؤثر حتى في التعبير المعماري في صورة مرتبطة بالهوية والانتماء والتاريخ، وهي مرتبطة بشكل وآخر بالمجتمع (الساعدي،٢٠٠٨).

ويرجع الباحث ذلك التوافق والتقارب بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية إلى كون الانتماء إلى المكان حاجة بشرية يستوي فيها جميع البشر وليست من خصائص قوم عن قوم، بل هي حاجة بشرية كما تفسرها نظرية الحاجات، وبينما تعطي نظرية الحاجة مشروعية تلبية الحاجات الفطرية الملحة والتي مرجعها الشعور والحب والتعاطف وتكوين العلاقات الاجتماعية، تضع نظرية البيعة التي تعتمد التعاقد على حفظ النظام والالتزام به وحق السلطة في اتخاذ الإجراءات عند لزومها وفق ما يكفلها الشرع للجميع في إطار منظومة الحقوق والواجبات.

٥، ٤ مناقشة نتائج السؤال الثالث

ينص السؤال البحثي على الآتي: " ما دور الانتماء العرقي في الهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عمان؟"

يبحث السؤال في الدور المؤثر الذي يلعبه بعد الانتماء العرقي لمتغير الانتماءات على الهوية الوطنية، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية دالة إحصائيا بين الانتماء العرقي والهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عمان عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$)، وهذا يشير إلى أنه كل ما زاد الانتماء العرقي لدى الفرد زادت الهوية الوطنية لديه.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى كون المجتمع العماني مجتمع متعدد الأعراق منذ القديم سمح بذلك طبيعة البلاد الجغرافية، وسماحة أهلها، وتوسعها في الأقاليم المحيطة وفي إفريقيا، وتعضد هذه النتيجة ما كشفه الإسماعيلي(٢٠١٥) من أنَ سلطنة عمان تعد من المنطقة التي تموج بالتنوعات العرقية حيث سكنها عرب نازحون من الشمال والجنوب بعد انفجار سد مأرب، وظلت الشطآن العمانية زاخرة بالحركة التجارية، ولها تبادلات تجارية مع الصين، ولجوء ملكي عمان في القرن الثاني الهجري إلى شرق إفريقيا يعطي مؤشرا للموانئ التي كان العمانيون يرتادونها، وهيمنة مملكة هرمز في ١٢٧٠ على السواحل العمانية ثم البرتغاليون في ١٥٠٠ جعل من السواحل العمانية مرسى للهجرات الآتية من الضفة الشرقية لبحر عمان والخليج العربي، كالهجرات الآتية من الهند وبلوشستان وفارس، كما عرفت الدولتين اليعربية والبوسعيدية انفتاحا واسعا على المحيط الهندي والسواحل الشرقية.

وتتقارب هذه النتيجة مع دراسة المجالي (٢٠١٨) حيث أظهرت أنّ العرقية تلعب دورا متعدد الجوانب في الحياة السياسية في إيران، ودراسة لبادي (٢٠١٦) حيث أظهرت أنه لا يخلو مجتمع من ظاهرة التنوع والتعدد العرقي، لكن التجانس أصبح حالة استثنائية وليس التنوع، وأن الديموقراطية التكاملية القائمة على مبدأ المواطنة والمساواة بلا تمييز تعد السبيل إلى الإبقاء على التنوع في إطار الوحدوية، والتأكيد على المواطنة الجامعة، وقد حذرت من أثر العامل الخارجي الدافع بالمنطقة العربية لبؤرة توتر وصراعات، ومع وتوصلت دراسة فاطمة (٢٠١٦) إلى أن ظاهرة التعدد العرقي في حد ذاتها لاتعد عامل خطر على الأمن القومي، وإنما هي عامل قوة للدولة إذا تم التعامل معها بأساليب ناجحة، وقد تمكنت الهند من جعل الهويات العرقية عامل بناء وقوة للدولة مع كونه عملا سلبيا، من خلال العمل الديمقراطي وتحقيق المشاركة للجميع واستيعاب الهوية الوطنية للجميع، كما توصلت دراسة مطلق (٢٠١٥) إلى أن المجتمع العراقي هو

مجتمع تعددي عرقيا وليس بالضرورة أن يكون مجتمعا انقساميا أو منقسما فالعرقية فيه هي صفة اجتماعية وثقافية بالأساس، وهي تعد عنصرا لا تخلو يكاد منه من كافة المجتمعات البشرية، وفي الحالة العراقية الجدير هو تعزز الهوية الوطنية لتكون عامة وشاملة ومستوعبة للجميع، والأعراق فيها تنصرف نحو البناء والتعمير، والمشاركة الفاعلة، ودراسة عبدالسلام (٢٠١٦) أظهرت أن التعدد العرقي بات حالة إغناء وإثراء وليس تضاد وصراع' فقد تجمعت الجماعات العرقية في تحالف تجاوز الروابط العرقية وكونت أحزاب على المستوى السياسي والمشاركة في الحملة السياسية وتطوير نظامه واندفع الجميع نحو التطوير والتنمية تحت مرتكزات الهوية الوطنية الماليزية حتى شهدت ماليزيا متعددة الأعراق تنمية اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية شاملة.

وبإمعان النظر في الدراسات السابقة يجد الباحث أنها اتفقت مع الدراسة الحالية في الإقرار بالتنوع العرقي فقد أشارت دراسة المجالي (٢٠١٨)، ولبادي (٢٠١٦)، فاطمة (٢٠١٦)، ومطلق (٢٠١٥)، وعبدالسلام (٢٠١٦)، وهو منسجم مع ما تشير إليه نظرية الحاجات كون الإنسان يميل إلى بني جنسه ويندمج معهم وحسب ما يشير إليه مفهوم العرقية اشتراك البشر في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيائية على فرض أنهم يمتلكون موروثات جينية واحدة (مركز البحوث للدراسات الساسية، ١٩٩٤)، وهذا في حد ذاته أمرا طبيعيا، إلا أنّ ا لبادي (٢٠١٦)، وفاطمة (٢٠١٦) تكشفان عن مخاوف عدم انسجام، وصراع أو انقسامات كما أشار لمجالي (٢٠١٨)إلى لعب أدوارا متعددة في الحياة السياسية، ودعا كل من لبادي (٢٠١٦)، وفاطمة (٢٠١٦)، ومطلق (٢٠١٥)، وعبدالسلام (٢٠١٦) إلى الديمقراطية التكاملية والتأكيد على المواطنة الجامعة، واستيعاب الهوية الوطنية للجميع لتكون عامة وشاملة، وتعزيزها، وهذا يمكن السيطرة عليه وتوجيه حسبما تعطيه نظرية البيعة من مساحة قانونية وتشريعية تعمل على توجيه أفراد المجتمع

وإدارة تنوعهم وإيجاد نظم تكفل بتحقيق العدالة للجميع، وهو حسب مؤشر نتيجة الدراسة يسير وفق الإطار الإيجابي، لأن الهوية الوطنية كمتغير تابع ليس العامل الوحيد الذي يفسر العلاقة، وإنما يفسر منها ما نسبته (٢٠,٨%)فقط، وأن هناك أسباب أخرى تعود لهذه العلاقة.

٥، ٥ مناقشة نتائج السؤال الرابع

نص السؤال على الآتي: " أيّ الانتماءات يسهم في رفع مستوى الهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عمان؟"

يستقصي السؤال الحالي العلاقة التأثيرية والدور السببي بين متغير تعدد الانتماءات (الانتماء القبلي، والانتماء المكاني، والانتماء العرقي) من جهة، وبين بعد الهوية الوطنية من جهة ثانية لدى طلبة الجامعات بسلطنة عمان. وبما أن الدراسة الحالية تدرس ثلاثة عوامل لمتغير مستقل على متغير تابع واحد؛ فإن أنسب أسلوب إحصائي هو الانحدار الخطي المتعدد (Multiple linear regression). ويستعمل الانحدار الخطي المتعدد في توضيح وتقييم العلاقة بين متغير تابع، ومجموعة من المتغيرات المستقلة، والتنبؤ بقيمة المتغير التابع من خلال محاور المتغير المستقل أو مجموعة من المتغيرات المستقلة المدروسة، كما أن له القدرة على ترتيب وإعطاء سلم الأوليات في الأهمية بين المتغيرات المستقلة من حيث علاقتها بالمتغير التابع (شراز، ٢٠١٥).

وقد أظهرت النتائج يتضح أن أكثر الانتماءات إسهاما هو الانتماء المكاني حيث بلغت قيمة بيتا (٠,٣٧)، وفي المرتبة الثانية جاء الانتماء العرقي حيث بلغت قيمة بيتا (٠,٣٢)، وجاء الانتماء القبلي في المرتبة الأخيرة حيث بلغت قيمة بيتا (٠,١٨).

ويفسر الباحث هذه النتيجة حسب مدلول نظرية الحاجات بانّ الانتماءات الاجتماعية تلبي حاجة فطرية وطبيعة بشرية، والجميع بحاجة إليه مهما اختلفت أبعاده دوائره اجتماعية كالأسرة والعائلة والقبيلة، أو عرقية كالعرب والكرد والهنود أو جغرافية – مكانية –كالقرى الشرقية، والشمالية، والجنوبية، أو دينية كالمسلم والكتابي، والمجوسي، أو مذهبية كالإباضية والمالكية، والشافعية، والحنفية، والحنبلية، والشيعية والزيدية وهكذا.

كما تتفق هذه النتيجة مع منظور البيعة حيث ترى أن ذلك أمر طبيعي فالله تعالى خلق الناس مختلفين في ألسنتهم وألوانهم وصورهم حيث يقول سبحانه ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴾(القرآن.الروم٢٢: ٣٠)، و﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾(القرآن.الحجرات٤٩: ١٣)، وتسمح به نظرية التعددية الثقافية حيث تفترض أن فكرة وحدة الدولة لا تقتضي حتما أحادية ثقافة المجتمع، وأن التنوع الثقافي لا يفضي عادة إلى تقسيم الدولة، بل ستكون مظهر قوة من خلال الوعي بالذات الجماعية التي تدفع بتجاه وحدة الدولة ومؤسساتها (علي، ٢٠١٤)، وكذلك نظرية الهوية الاجتماعية حيث تفترض أن الهوية الاجتماعية للأشخاص تستمد من عضويتهم في مختلف المجالات، وتضع في حسابهم كلا من العمليات المعرفية والدافعية عن تفسير إدراكات الجماعات الداخلية وأشكال سلوكها نحو أعضاء الجمعات الخارجية. (رزوقي و سهيل، ١٩٧١)، وبحسب مقتضيات البيعة فإن المادة من النظام الأساسي في سلطنة عمان جاء وفق الاتي: تنص المادة ٩ من الباب الأول في نظام الحكم، والمادة ١٧ من الباب الثالث في الحقوق والواجبات من ونصت الثانية على "المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب

الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو المواطن أو المركز الاجتماعي" (النظام الأساسي للدولة، ٢٠١٦). كما أن للأسرة دور وأهمية في تشكيل معالم الهوية الوطنية لدى الأفراد، وفيها تترسخ مبادئ الدين واللغة وتاريخ الوطن الواحد، وتتعمق علاقة الانتماء بين الفرد ووطنه وجدانيا وسلوكيا ومعرفيا وحضاريا (مخلوفي، ٢٠١٦)

كما أن هذه الروابط ذات الطبيعة الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو السياسية، أو الدينية كالرابطة القبلية والقومية والطبقية والدينية وغيرها تتداخل وتتكامل أو تتقاطع مع رابطة الوطنية بحسب الظروف التاريخية والسياسية في كل دولة (الملاح،٢٠٠٩)، وقدرة المجتمع على مواكبة التحديات والتعقيدات التي أفرزتها التطورات العصرية المختلفة مرهونة بمتانة علاقتهم وترابطهم التي يذكيها الشعور بالانتماء، لذا كان مفهوم الانتماء والشعور بالجماعة يعد مفهوما أكثر تقدما في اتجاه بناء القيم الإنسانية السامية (خضير والطائي، ٢٠٠٩)، وأن الانتماء ضرورة اجتماعية وحضارية وحاجة نفسية أكيدة، لها محركها الناشئ من الميل نحو الآخر سواء كان الآخر أسرة، أو أصدقاء، أو مهنة، أو وطن، إذ ليس بمقدور الفرد أن يحيى في عزلة (رجاء، ٢٠٠٦).

ويعزو الباحث دلالة الدور والأثر الكبيرة للانتماء المكاني في الهوية الوطنية إلى أن الارتباط بالمكان هو أقوى الروابط وهو أشمل من بقية الانتماءات حيث إن الانتماء إليه غالبا غير محصور في عرق أو قبيلة أو مذهب وليس مقصورا على طبقة دون أخرى وهو يرتبط بالميلاد والنشأة لذا فهو أجمع من بقية الانتماءات وهو الموطن الصغير داخل الوطن الكبير، يقول شوقي (٢٠١٢) مجسدا معاني الانتماء للمكان، مهما كانت حال المكان وظروفه في مشهد تمثيلي رائع:

عصفورتان في الحجاز حلتا على فنن

في خامل من الرياض لاند ولا حسن

إلى أن قال:

يا ريح أنت ابن السبيل ما عرفت ما السكن

هب جنة الخلد اليمن لا شيء يعدل الوطن!

وقد عبر عنه المختار صلى الله عليه وسلم في حبه لمكة المكرمة: "ما أطيبَكِ مِن بلدةٍ وأحَبَّكِ إليَّ ولولا أنَّ قومي أخرَجوني منكِ ما سكَنْتُ غيرَكِ" (الترمذي. كتاب المناقب: باب فضل مكة: ج٥: #٣٩٢٦).

كما أن الخاطب السياسي جاء متزنا ليوجد مكونات معتدلة ومتزنة مهما كانت موضع افتخار واعتزاز فلا يجب أن تخرج عن مسارها المحمود، وإنما الانضواء تحت الهوية الوطنية الجامعة لجميع المكونات "أيها المواطنون الكرام إن الأمن والاستقرار نعمة جلى من نعم الله تبارك وتعالى على الدول والشعوب ففي ظلهما يمكن للأمة أن تتفرغ للبناء والتطوير في مختلف مجالات الحياة، وأن توجه كل طاقاتها المعنوية والمادية نحو توفير أسباب الرفاه والرخاء والتقدم للمجتمع... وألاّ يسمح للأفكار الدخيلة التي تتستر تحت شعارات براقة عديدة، أن تهدد أمن بلده واستقراره، وأن يحذر ويحذر من هذه الأفكار التي تهدف إلى زعزعة كيان الأمة، وأت يتمسك بمبادئ دينه الحنيف وشريعته السمحة التي تحثه على الالتزام بروح التسامح والأفة والمحبة، إن التطرف مهما كانت مسمياته، والتعصب مهما كانت أشكاله، والتحزب مهما كانت دوافعه

ومنطلقاته نباتات كريهة سامة ترفضها التربة العمانية الطيبة التي لا تنبت إلا طيبا، ولا تقبل أبدا أت تلقى فيها بذور الفرقة والشقاق." السلطان قابوس (٢٠٠٨).

وقد جاءت عدد من الدراسات السابقة فيما يتعلق بمضمون السؤال البحث وهي تتفاوت من حيث الموافقة والتقارب فقد توصلت الفهداوي (٢٠١٩) إلى أن تشكيل الدولة العراقية وفق معطيات المذهبية والقومية والقبلية أدى إلى تشتيت الهوية الأصلية إلى هويات فرعية يتمحور حولها الشعب، وتوصل عطية (٢٠١٩) إلى أن الفرد يتجاذبه صارع انتمائه لجماعته العرقية وموقعها الجغرافي وانتماءه لدولته فإذا كان ولاءه لدولته أعلى من الولاء للجماعة العرقية التي ينتمي إليها أسهم ذلك في تحقيق الاستقرار في الدولة، وتوصلت دراسة آدم (٢٠١٥) إلى أن التعددية الدينية والإثنية أمر واقع في المجتمع الموريتاني، ويكشف الإسماعيلي (٢٠١٥) أنّ سلطنة عمان تعد من المناطق الجغرافية المليئة بالتنوعات العرقية واللغوية والدينية والمذهبية في منطقة الخليج العربي. وتتفق مع ما تشير إليه دراسة سبكلسن (Spreckelsen.2012) حيث أظهرت وجود علاقة مباشرة بين المحتوى المدني للهوية الوطنية والمشاركة السياسية، وتوصل إليه غليوفي (٢٠١٣) إلى أن الحراك الكبير الذي تعيشه المنطقة العربية هو إعادة بناء العقد الاجتماعي على أساس مبدأ المواطنة أما الانتماءات الأولية – القبلية والعروشية والطائفية والمذهبية– كاستراتيجية لمواجهة دولة الغيلة التي غيبت المواطنة فتستمر طالما لم تتمكن مؤسسات التنشئة الاجتماعية الرئيسة من نشر قيم المواطنة وثقافتها، وتوصلت مهدي (٢٠١٢) إلى أن الوحدة الوطنية تعني تحقيق التفاعل والتلاحم بين أفراد الشعب بغض النظر عن انتماءاتهم الايدلوجية أو الثقافية أو الدينية أو المذهبية أو الإثنية أو اللغوية أو الإقليمية أو الطبقية أو العشائرية بما يخدم احترام وحدة البلاد وأظهر الكندري (٢٠١١) وجود علاقة إحصائية إيجابية بين قيم الانتماء وقيم المواطنة وجميع أبعادها الاجتماعية والسياسية والدينية (المذهبية: السنية والجعفرية)

والجمالية، وأظهر حامد (٢٠١١) أنه بقدر ما تعزز الدولة مفهوم "الأنا" كانت فردية تتمتع بحقوقها، وتمارس خياراتها بحرية، فإنها في ذات الوقت تدعم انتماءات الفرد للفضاءات الاجتماعية المختلفة بما في ذلك الأشمل (الوطن) بما يقوي من مفهوم "نحن"، وأن عوامل أزمة الهوية مردها إلى التشرذم، والانشطار الثقافي، والتطرف والاغتراب، واللامبالاة، وإلى مفهوم الهوية الجامعة أشارت دراسة لي (Li. 2011) حيث ارتكزت على مبدأ أنّ الهوية تعمل على توحيد الناس المتفرقين في مناطق مختلفة.

وتقترح تشين (Chen, 2011) مفهوم متعدد الأبعاد للهوية الوطنية يمكن أن يؤدي إلى تمثيل الأنا الداخلية بشكل كاف استجابة للتغيرات الاجتماعية والسياسية لدى الأفراد، وتوصلت دراسة هوتششايلد (Hochschild, 2011) إلى أن السكان الذين يتمتعون بمستويات أعلى من التماسك الاجتماعي مع جيرانهم المباشرين لهم، يتمتعون بدرجات أعلى أيضا من الاندماج الاجتماعي للمجتمع المحلي، ويعكسه ارتفاع مستويات التماسك من خلال المواقف المجتمعية، والتماسك السلوكي المجتمعي، والثقة المحلية، والثقة البعيدة، والثقة المؤسسية، وزيادة الميل إلى الانضمام إلى المنظمات،

وتذهب مهدي (٢٠١١) إلى أن ظاهرة التعدد المجتمعي في العراق كان لها دور مؤثر في حالة عدم الاستقرار السياسي، وتذهب جاه الله (٢٠١٠) إلى أن العرق واللغة والدين هي مكونات الهوية في دارفور وأن نشوزها راجع إلى تردي الأوضاع الداخلية، وقد أكد ماي (Mei. 2010) على أنّ الأفراد في المجتمع ضمن الهوية الثقافية في مناطق معينة بالتحديد هم أعضاء المجتمع ممن لديهم نظام للهوية الثقافية (من قيم، وأساليب الحياة، الخ). ويشير العلاف (٢٠٠٨) إلى أن غياب الدولة معناه طغيان الارتباطات العشائرية، أو الإثنية، أو المذهبية، أو الدينية، أو العرقية.

وتكشفت دراسة مصباح (Mesbah. 2008) عدم توافق بعض التعدديات مع الهوية الفرنسية خاصة تلك المرتبطة بالعرق والدين لاسيما الإسلام، وطفة (٢٠٠٣) حيث أظهرت وجود عدد من الانتماءات في الكويت تصدرها الدين ويليه الوطن ثم القبلية ثم الطائفة، وأخيرا أبناء الأمة. إلا أن ذلك التقارب من حيث وجود الانتماءات وتعددها أم عن ترتيبها فالمتصدر في هذه الدراسة فو الانتماء المكاني.

ويرجع الباحث ذلك التوافق بين الدراسات السابقة من حيث وجود التعددية – التي يكاد تطبق عليها جميع الدراسات السابقة – إلى أن التعددية هي طبيعة بشرية وهي كما تقول: لبادي (٢٠١٦) يكاد لا يخلو مجتمع من ظاهرة التنوع والتعدد، وأن المرد في ذلك إلى منهج الحكم وسياسية الدولة، إلى جانب الوعي والإدراك لدى الأفراد بأهمية الهوية الوطنية الجامعة لجميع مكونات المجتمع، وقد دل على أن التعددية أمر لا محيص ولا مفر منه دراسة كل من؛ الفهداوي (٢٠١٩)، وعطية (٢٠١٩)، وآدم (٢٠١٥)، والإسماعيلي (٢٠١٥)، وغليوفي (٢٠١٣)، ومهدي (٢٠١٢)، سبكلسن (Spreckelsen.2012) والكندري (٢٠١١)، ومهدي (٢٠١١)، وجاه الله (٢٠١٠)، والعلاف (٢٠٠٨)، ومصباح (Mesbah. 2008)، ووطفة (٢٠٠٣) ، إلا أن الفهداوي (٢٠١٩) حذرت من تشكيل الدولة وفق معطيات المذهبية والقومية والقبلية لألّا تذهب بالهوية الأصلية إلى هويات فرعية يتمحور حولها الشعب، ووافقه عطية (٢٠١٩) ، وغليوفي (٢٠١٣) وشدد على بناء العقد ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، ويعطي حامد (٢٠١١) بعد آخر من خلال تعزيز الأنا الفردية، وتوافقه تشين (Chen, 2011) مؤكدة مفهوم متعدد الأبعاد للهوية الوطنية، ويركز هوتشسشايلد (Hochschild. 2011) على الاندماج الاجتماعي، وأكد ماي (Mei. 2010) نظام للهوية الثقافية، ويرجع العلاف (٢٠٠٨) طغيان الارتباطات التعددية إلى غياب الدولة، وطفة (٢٠٠٣) إلا أن الانتماء الديني كان هو المتصدر عندها في ترتيب الانتماءات، بينما ترى

مهدي (٢٠١١) أن ظاهرة التعدد عامل سلبي في المجتمع، ويوافقها مصباح (Mesbah. 2008)فالتعددية لم تتوافق مع الهوية الفرنسية لا سيما المرتبطة بالدين والعرق، ولكن جاه الله (٢٠١٠) يخالفهما ويرجع نشوز التعددية إلى تردي الأوضاع الداخلية، وتركز لي (Li. 2011) على مفهوم الهوية الجامعة، وتؤكد عليه تشين (Chen, 2011) من خلال مفهوم متعدد الأبعاد للهوية الوطنية.

٥، ٦ مناقشة نتائج السؤال الخامس

نص السؤال البحثي على الآتي: **"هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغيري الانتماءات والهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات في سلطنة عمان تبعا لمتغيري النوع الاجتماعي والعمر؟"**

يسعى السؤال البحثي في دراسة العلاقة الجوهرية بين متغيرات وعوامل الدراسة أجمع، على المتغيرات الديمغرافية والمتمثلة في النوع الاجتماعي، والعمر.

أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيا في الانتماء القبلي والانتماء العرقي وفقا لمتغير النوع الاجتماعي لصالح الذكور، في المقابل أظهرت النتائج عدم وجود فروق تعزى لمتغير النوع الاجتماعي في الانتماء المكاني، والهوية الوطنية. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيا في جميع الانتماءات والهوية الوطنية وفقا لمتغير العمر.

ويعزو الباحث وجود أثر للمتغير الديموغرافي النوع في الانتماء القبلي والانتماء العرقي لصالح الذكر إلا أن موضوع القبيلة والعرق مما يثبت بطريق الذكور في المجتمعات العربية خاصة، لذا انطفئ هذه الأثر لدى الإناث، وتعزز هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة الحسين (٢٠١٨) أنه ليس هناك تأثير سلبي لمكونات

الثقافة التنظيمية المتمثلة في القبيلة والعشائرية ومفاهيم المجتمع على المرأة على أداء المراجعة الداخلية، ويعزو تلاشي الفروق في النوع مع الانتماء المكاني والهوية الوطنية إلى أن ارتباط الإنسان بمكانه وهويته الوطنية مما لا يختص به نوع دون آخر وإنما يشترك فيه كلا النوعين حيث يقول شاهين (٢٠١٢): الانتماء للمكان أوسع من الانتماء النسبي، بل أنّ الانتماء المكاني زاحم الانتماء النسبي (القبيلة)، حيث تجتمع في المكان أصولا مختلفة برابطة الانتماء المكاني، كما أن المرآة وكما يقول نوري (٢٠١٨): تلعب دور في التقارب والاختلاط بين القبائل من خلال كونها من عوامل تقارب الأنساب عن طريق التزاوج.

٥، ٧ استنتاجات الدراسة

في ضوء ما تم بسطه في هذه الدراسة وما أسفرت عنه نتائج الدراسة ومناقشتها توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي:

١. إنَّ التعددية في عمان متجذرة وضاربة في عمق تاريخها.

٢. إنَّ الانتماء القبلي والعرقي والمكاني تعد أبرز الانتماءات في سلطنة عمان.

٣. للانتماء القبلي والعرقي والمكاني دورا مؤثرا إيجابيا ذو دالاً إحصائيا في الهوية الوطنية العمانية.

٤. يعزى الدور التأثيري الإيجابي للانتماءات في والهوية الوطنية؛ إلى كون المجتمع العماني مجتمع مسلم يتسم بالأصالة، حيث إنه منذ أن دخل الإسلام إلى أرضهم الطيبة وهم يتبنون النظام الإسلامي كأسلوب حياة وسياسة.

٥. يعزو الباحث نتيجة العلاقة الإحصائية الإيجابية الدالة بين الانتماء القبلي والهوية الوطنية؛ إلى كون

الانتماء القبلي في عمان مكوّن متجذر، بلْ ومُؤسسٌ للبلد من أساسهِ حيث أشارت المصادر أن تسمية هذا البلد تعود إلى عُمان بن قحطان أول من نزلها.

٦. يُعزى الدور القائم للانتماء المكاني في الهوية الوطنية، إلى أن الإنسان العماني يتسم عبر حقبه الماضية بارتباط متأصل بالمكان الذي يقطنه –مسقط رأسه– فتجد مسميات الأماكن والوديان تحمل اسم أب جامع أو معلم مشترك كالحصون والقلاع.

٧. يُعزى الدور والعلاقة التأثيرية الجوهرية بين كل من الانتماء العرقي، والهوية الوطنية؛ إلى كون المجتمع العماني مجتمع متعدد الأعراق منذ القديم، وقد سمحتْ بذلك طبيعة البلاد الجغرافية، وسماحة أهلها، وتوسعها في الأقاليم المحيطة وفي أفريقيا.

٨. يعزى كون الانتماء المكاني له أكبر الأثر والعلاقة السببية مع الهوية الوطنية؛ إلى أن الارتباط بالمكان هو أقوى الروابط وهو أشمل من بقية الانتماءات، حيث إن الانتماء إليه غالبا غير محصور في عرق أو قبيلة أو مذهب، وليس مقصورا على طبقة دون أخرى، وهو يرتبط بالميلاد والنشأة لذا فهو أجمع من بقية الانتماءات وهو الموطن الصغير داخل الوطن الكبير.

٩. إنَّ دور وأثر المتغير الديموغرافي جامعة البريمي في الانتماءات: (القبلية، والمكانية، والهوية الوطنية)، بينما كان لجامعة صحار دور وأثر في إبراز (الانتماء العرقي)؛ إلى تمثلها للواجب الوطني بصورة كبيرة وجادة. كما أن لصغر حجم العينة دور في تلك النتيجة، وهو عائد إلى النسبة المحددة للجامعة وفق نسبة الطلبة المنتظمين فيها، وكذا هو الحال بالنسبة لجامعة صحار حيث تقدمت على بقية الجامعات في دورها مع الانتماء العرقي.

٥،٨ إسهامات الدراسة

تعتمد الدراسات العلمية على أطر نظرية تسدد مسارها، ونتاجات علمية سابقة مختلفة تفتح لها آفاق البحث والدراسة، ويؤمل في البحوث العلمية أن ترفد الجانبين؛ العلمي- النظري والأكاديمي- والعملي بإسهامات ترتقي بهما في مجالها، وتسد فجوة حاصلة فيهما، وقد رامت هذه الدراسة بطرق موضوع ذو أهمية علمية وقيمة اجتماعية وتعطي إضافة معتبرة للتراث العلمي العالمي والعربي والإنساني.

٥،٨،١ إسهامات نظرية

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على اتجاهين في تفسير مخرجات هذه الدراسة اتجاه سيكولوجي تمثله نظريات نظرية الحاجات ونظرية الهوية الاجتماعية ونظرية التعددية الثقافية، واتجاه سياسي يمثله منظور البيعة في الفقه السياسي، وقد كان لكل منهما بعد في مخرجات الدراسة على النحو الآتي:

١. العد الفطري الذي تقوم عليه نظرية الحاجات حيث تقوم على أن الانتماء والانتساب إلى المجموعة هو من الحاجات الإنسانية الملحة حيث يشعر فيها بالأمان والاستقرار، وقد أسفرت نتائج هذه الدراسة عن تلك الحاجة حيث أظهرت أن لدى العينة انتماءات متعددة منها ما يعود إلى ارتباط النسب ومنها ما يعود إلى ارتباط العرق والمكان.
٢. البعد الثقافي الذي تقوم عليه نظرية التعددية الثقافية والتي تقوم على أن وحدة الدولة لا تقتضي حتما أحادية ثقافة المجتمع، وأن التنوع لا يفضي إلى تقسيم الدولة، بل هي مصدر قوة يذكيها الوعي بالذات الجماعية التي تدفع باتجاه وحدة الدولة ومؤسساتها، وهذا ما تؤكده نتائج هذه الدراسة وتجعل من التجربة العمانية مصدر إلهام لتجارب أخرى حيث أظهرت النتائج أن تعدد الانتماءات لدى العينة لها

حجم تأثيري مختلف من انتماء لآخر غير أن تلك الانتماءات تندرج في سياقها ضمن الهوية الوطنية.

٣. البعد الاجتماعي؛ تقوم نظرية الهوية الاجتماعية على أن الفرد يكتسب معرفة تكون له القيم والارتباط العاطفي بالمجموعة وتنعكس إيجابيا من خلال التميز والتنافس مع المجموعات الأخرى في ضوء التميز الحاصل لمجموعته، وقد أكدت نتائج هذه الدراسة تلك النظرة حيث إنه رغم ما يعج به العالم من دعوات للانفتاح على الآخر وقبوله إلا أننا لا نزال نجد تلك التكتلات قائمة في مجتمعنا العماني خاصة والعالم أجمع وهو ما أكدته الكثير من الدراسات السابقة في هذه الدراسة، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود انتماء قبلي وعرقي ومكاني غير أنها تعكس مدى وعي العينة واعتدالها وإيمانها بهويتها الوطنية الجامعة.

٤. بعد الاجتماع السياسي؛ حيث يقوم منظور البيعة على التعاقد الذي يكفل للجميع ممارسة خياراته وحرياته في ظل الدولة والهوية الوطنية الجامعة للجميع على اختلاف انتماءاتهم، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الانتماءات المبحوثة في هذه الدراسة كان لها دور إيجابي في الهوية الوطنية وحجم تأثير محدد ما يعني أن الهوية الوطنية قادرة على استيعاب تعدد الانتماءات، وأن الانتماءات لا تمثل خطرا عليها في التجربة العمانية، والدولة بموجب منظور البيعة تتحمل على عاتقها إمضاء تلك التعددية بما يعود بالخير والرقي والنماء الاجتماعي والوطني، فالبيعة تضمن الحقوق والواجبات وهذا ما يعزز مقتضيات مفهوم المواطنة.

٥،٨،٢ إسهامات علمية أكاديمية

أضافت هذا الدراسة قضية علمية تعد من الدراسات المبكرة في المجتمع المعرفي، والتعرف على موضوع التعددية ليس بالسهل في مجتمعاتنا حيث تعد من الموضوعات التي توسم بالحساسة ولا ينبغي طرقها مراعاة

للاختلافات وخاصة في ظل ما يعيشه عالمنا الكبير في الوقت الحاضر، لذا فهي تعد مصدر إثراء لقاعدة الدراسات والبحوث العمانية في مجال التربية والاجتماع السياسي خاصة، حيث كشفت الدور التأثيري لتعدد الانتماءات وحجمه في الهوية الوطنية إلى جانب الوقوف على الانتماء الذي يمكن أن ينبئ بمؤشر عال بالهوية الوطنية، إلى فضلا عن إبراز أهم الانتماءات ووضعها في البلاد.

٥،٩ التوصيات

في ضوء ما خلصت إليه الدراسة من نتائجا واستنتاجات وإسهامات وإكمالا وحفاظا على الوضع القائم الذي توصلت إليه الدراسة في المجتمع المبحوث خاصة والذي يعكس سلامة النظم القائمة في الدولة ورعايتها لموضوع التعددية فإن الباحث يوصي بالآتي:

١. إتاحة الفرصة العادلة لجميع أفراد المجتمع في التنمية الوطنية.

٢. مراعاة التنوع والقبلي، والعرقي، والمكاني في المجتمع، وتوجيهها نحو البناء والتعمير.

٣. الحرص على تثمير المكونات الوطنية فيما يعود بالخير على الفرد والمجتمع والوطن.

٤. توجيه المؤسسات التربوية والتعليمية والدينية بالتركيز على المواطنة ووحدة الهوية.

٥. تجنب الممارسات والخطابات المؤججة للنزاعات والمثيرة للتعصبات بأنواعها.

٦. التأكيد على الهوية الوطنية الجامعة لجميع مكونات الوطن.

٧. تثمير المناهج التربوية في التوعية بأهمية الهوية، وتجنب الخوض في قضايا تثير الصراعات.

٨. التأكيد على الوحدة الوطنية، وتجنب الخلاف والنزاع وإثارة الفتن.

٩. تثمير وسائل الإعلام المرئي والمقروء والمسموع في تعزيز الهوية الوطنية.

١٠. تضمين المناهج التاريخ العماني الحافل بالعطاء والمنجزات في الماضي والحديث.

٥،١٠ المقترحات:

إيمانا بأن الحركة العلمية لا تتوقف ولا يجب أن تكون متوقفة، وتعميقا للقضية التي تناولتها هذه الدراسة فإن الباحث يقترح الآتي:

١. دراسة دور تعدد الانتماءات في ظل التأثير الخارجي في الهوية الوطنية

٢. دراسة النزعة نحو العنف لدى الانتماءات.

٣. دراسة التأثير الخارجي في الانتماءات داخل الوطن.

٤. دراسة أثر الامتدادات الخارجية للانتماءات.

٥. كشف مدى تأثير الارتباطات الخارجية للانتماءات.

٥،١١ الخلاصة

ناقش الباحث في هذا الفصل نتائج الدراسة وفق الإطار النظري والدراسات السابقة، والتي أظهرت نتائجها:

أ) وجود دور وعلاقة إحصائية تأثيرية بين الانتماء المذهبي، والهوية الوطنية ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى كون المجتمع العماني مجتمع مسلم يتسم بالأصالة حيث إنه منذ أن دخل الإسلام إلى أرضهم الطيبة وهم يتبنون النظام الإسلامي كأسلوب حياة وسياسة.

ب) وجود علاقة إحصائية جوهرية إيجابية بين الانتماء القبلي والهوية الوطنية ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى كون الانتماء القبلي في عمان مكون متجذر، بل ومؤسس للبلد من أساسه.

ج) وجود دور قائم بين الانتماء المكاني والهوية الوطنية ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الإنسان العماني يتسم عبر سنيه الماضية بارتباط متأصل بالمكان الذي يقطنه – مسقط رأسه– فتجد مسميات الأماكن والوديان تحمل اسم أب جامع أو معلم مشترك كالحصون والقلاع.

د) وجود دور وعلاقة تأثيرية جوهرية بين الانتماء العرقي، والهوية الوطنية ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى كون المجتمع العماني مجتمع متعدد الأعراق منذ القديم سمح بذلك طبيعة البلاد الجغرافية، وسماحة أهلها، وتوسعها في الأقاليم المحيطة وفي إفريقيا

هـ) وجود أثر وعلاقة سببية للانتماء المكاني مع الهوية الوطنية ويعزو الباحث دلالة الدور والأثر الكبيرة للانتماء المكاني في الهوية الوطنية إلى أن الارتباط بالمكان هو أقوى الروابط وهو أشمل من بقية الانتماءات حيث إن الانتماء إليه غالبا غير محصور في عرق أو قبيلة أو مذهب وليس مقصورا على طبقة دون أخرى وهو يرتبط بالميلاد والنشأة لذا فهو أجمع من بقية الانتماءات وهو الموطن الصغير داخل الوطن الكبير.

و)عدم وجود فروق تعزى للمتغير الديمغرافي النوع الاجتماعي ليس له علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، وبناء على هذه النتيجة يتوقف الباحث عن دراسة الفروق والدلالة الجوهرية بين متغير تعدد الانتماءات والهوية الوطنية تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي لعدم وجود فروق بين المجموعات ويعزو الباحث ذلك إلى أنّ قضايا الانتماءات والهوية ليست من القضايا المرتبطة بالنوع وإنما يستوي فيها الجميع حيث إنها قضايا يغلب عليها الجانب الفكري.

ز)وجود فروق تعزى للمتغير الديمغرافي الجامعة لصالح جامعة البريمي في كل من الانتماء المذهبي، والقبلي، والمكاني، والهوية الوطنية، بينما كان لجامعة صحار دور وأثر في إبراز الانتماء العرقي ويعزو الباحث

تقدم جامعة البريمي على بقية الجامعة في دورها مع الانتماءات المذهبية والقبلية والمكانية والهوية الوطنية إلى تمثلها للواجب الوطني بصورة كبيرة و جادة، ولصغر حجم العينة، وهو عائد إلى النسبة المحددة للجامعة وفق نسبة الطلبة المنتظمين فيها، وكذا هو الحال بالنسبة لجامعة صحار حيث تقدمت على بقية الجامعات في دورها مع الانتماء العرقي.

ح) كما قد اشتمل الفصل على جملة الاستنتاجات والإسهامات التي تم التوصل إليها وفق ما أسفرت عنه الدراسة، بالإضافة إلى جملة من التوصيات.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA